الفصل الثامن

سوق المنافسة الكاملة

إن سوق المنافسة الكاملة هي حالة افتراضية بحتة وبالنسبة للاقتصادي تعني غياب قوة الاحتكار أي غياب أية قوة لمشروع فردي أو مستهلك له تأثير في أسعار السوق.

ولتحقيق هذه الحالة الافتراضية لا بد من توفر الشروط التالية:

١ ـ تعدد البائعين والمشترين:

فمن ناحية العرض ينبغي أن يكون هناك عدد كبير من البائعين يتنافس بعضهم مع البعض الآخر، إن هذا العدد الكبير يعني أن كل بائع يسهم بجزء ضئيل من العرض الكلي ولذا فإنه غير قادر على التأثير تأثيراً كبيراً في سعر السوق عند تغيير انتاجه. كما تفترض هذه الحالة أن كل منتج يواجه عرضاً تام المرونة في عوامل الانتاج بحيث أنه يستطيع زيادة إنتاجه دون أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع الأجور أو الإيجار أو الفائدة السائدة في الصناعة. أما من ناحية الطلب فإنه يفترض أن هناك عدداً كبيراً من المستهلكين بالقدر الذي لا يستطيع المشتري الفرد منهم أن يؤثر تأثيراً محسوساً في سعر السوق عند تغيير حجم مشترياته.

٢ ـ حرية الدخول إلى والخروج من السوق:

يقصد بهذا الشرط لاتوجد هناك قيود على دخول المشاريع في الصناعة أو الخروج منها.

٣ ـ العلم بظروف السوق:

كل منتج يفترض أن يكون عارفاً بمعدل الربح لدى أي منتج آخر. كما أن جميع المشترين يفترض أن تكون لهم معرفة تامة بأسعار السلعة في كل جزء من السوق كما يفترض ألا تكون هناك تكاليف نقل ولن يكون هناك أي تقصير أو تماهل للحصول على منافع أي انحراف في السعر في أي جزء من السوق.

٤ ـ تجانس السلعة:

يقصد بالتجانس هنا أن المشترين ليس لديهم أي تفضيل بين المنتجين لمختلفين للسلعة وهذا يعني أنه لا توجد اختلافات حقيقية أو تخيلية بين منتجات أحد المشاريع في الصناعة ومنتجات أي مشروع آخر في هذه الصناعة. أي أن الانتاج من سلعة مفيدة لا يختلف في نظر المستهلك عن انتاج آخر من السلعة نفسها في قدرتها على الإشباع.

أولاً: منحنى الطلب في المنافسة الكاملة:

في حالة المنافسة الكاملة سنعتبر أن منحنى الطلب الذي يواجه المشروع ما هو إلا منحنى مبيعات sales curve ذلك المشروع وذلك منعاً للالتباس الذي قد يحصل مع منحنى الطلب على السلعة الذي يواجه الصناعة ككل، هذا يعني أن منحنى الطلب على سلعة معينة يقوم بانتاجها مشروع معين في سوق المنافسة الكاملة يختلف عن منحنى طلب السوق (الطلب الكلي) على هذه السلعة، وبما أن انتاج المشروع هو متماثل (متجانس) مع انتاج باقي الصناعة فيبدو لأول وهلة أن منحنى مبيعاته سوف يكون هو نفس المنحنى الذي يواجه لصناعة ككل أي أنه منحدر من أعلى اليسار إلى أسفل اليمين، غير أن الحقيقة هي ليست كذلك، إذ حسب فتراضات المنافسة الكاملة أن مبيعات كل مشروع لا تشكل سوى جزء صغير جداً من مبيعات الصناعة ككل (مبيعات السوق) لذا فإن التغيير في

انتاج المشروع لن يؤثر تأثيراً ملحوظاً في السعر لذا فإن المشروع سيبيع بسعر السوق المعطى، أي أن منحنى مبيعاته سيكون ممثلاً بخط أفقي. ونظراً لأن المنتج في ظل المنافسة الكاملة يستطيع أن يبيع أي مقدار من السلعة بالسعر نفسه فإن هذا يعني أن أية وحدة مبيعة سوف تضيف إلى الإيراد الكلي لهذا المنتج المقدار نفسه الذي تضيفه وحدة سابقة لأنه لن تكون هناك ضرورة إلى تخفيض السعر من أجل زيادة المبيعات. لذا ففي حالة المنافسة الكاملة يكون معدل الإيراد (السعر) متساوياً مع الإيراد الحدي. بعبارة أخرى أن منحنى مبيعات المنتج يمثل منحنى تام المرونة وهو بذلك يختلف عن منحنى الطلب الذي يواجه جميع المنتجين (منحنى طلب السوق) الذي ينحدر من أعلى اليسار إلى أسفل اليمين معبراً أنه بزيادة المقادير المنتجة وبالتالي المعروضة تؤدي بسعر السوق إلى الانخفاض. لكن السؤال الذي يثار هنا، هو أنه كيف ينتج من إضافات عدد كبير من المنحنيات الأفقية للمشروعات منحنى متناقص في حالة طلب السوق؟

الجواب هو أن من غير الصحيح جمع منحنيات المبيعات الفردية التي تواجه كل مشروع لأن كلا منها يبنى على افتراض أن انتاج باقي المشروعات في السوق يبقى ثابتاً فإن أي توسع في انتاج المشروع الواحد لن يؤدي إلى تغيير ملحوظ في الكمية المنتجة وبالتالي المعروضة في السوق (كون أن انتاج المشروع لا يمثل سوى جزء ضئيل من العرض الكلي).

لكن إذا كانت جميع المشروعات قد سعت من انتاجها في أن واحد فإن ذلك بالطبع سيؤدي إلى زيادة ملحوظة في عرض السوق وهذا يؤدي بسعر السوق إلى الانخفاض. أما بالنسبة للمشروع الواحد فإن سعر السوق يكون محدداً بقوى خارجة عن إرادته تماماً. والشكل (٣١) يمثل منحنى مبيعات المشروع:

شكل (٣١)
منحنى مبيعات المشروع

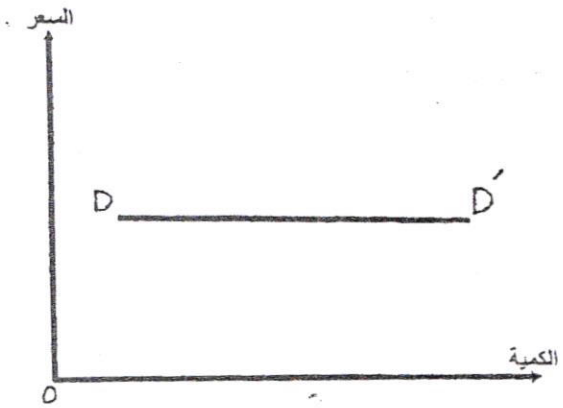

ثانياً: التوازن في سوق المنافسة الكاملة:

ذكرنا سابقاً أن كل مشروع في سوق المنافسة يواجه منحنى مبيعات تام المرونة. وهذا يعني أن منحنى معدل الإيراد والإيراد الحدي يكونان متطابقين. وبما أن شرط التوازن في الصناعة هو أن معدل التكاليف يجب أن يكون مساوياً لمعدل الإيراد وأن شرط توازن المشروع هو أن التكلفة الحدية يجب أن تساوي الإيراد الحدي وحيث أن معدل الإيراد متطابق مع الإيراد الحدي في سوق المنافسة الكاملة فإن شرط التوازن في الانتاج السائد يتطلب أن تكون التكلفة الحدية ومعدل التكلفة كلاهما مساوياً لمعدل الإيراد أو السعر وهذا يعني أن حالة التوازن تتطلب أن يستقر الناتج عند النقطة التي يكون فيها منحنى المبيعات مماساً لمنحنى معدل التكاليف وعندما يكون منحنى معدل التكاليف عند أدنى نقطة له. وكما هو مبين في الشكل (٣٢).

شكل (٣٢)
التوازن في سوق المنافسة الكاملة

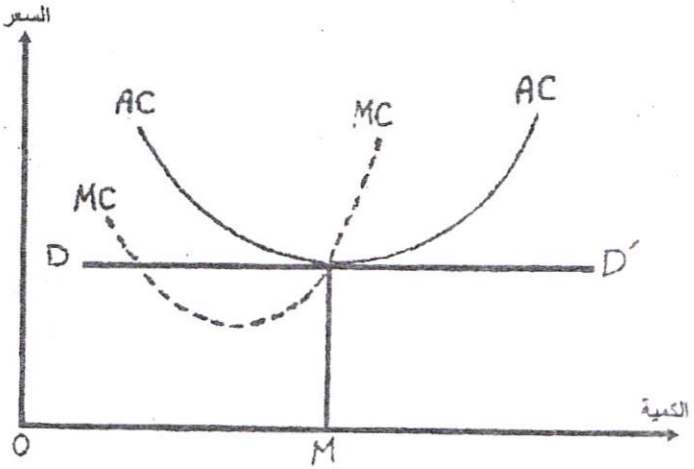

أما لماذا تقتضي الضرورة توفر الشروط أعلاه؟

من أجل تبسيط الإجابة تفترض بأن السؤال يتكون من جزئين، الأول، لماذا يستقر الانتاج عندما يكون معدل التكاليف عند أدنى نقطة؟

الثاني، لماذا ينبغي أن يكون منحنى المبيعات مماساً لمنحنى معدل التكاليف في هذا المستوى الخاص من الانتاج؟

الجواب على السؤال الأول هو أنه لما كان التوازن يتطلب أن كلا من معدل التكاليف والتكاليف الحدية يجب أن يكونا متساويين مع السعر وأحدهما للآخر فإن التكاليف الحدية لا يمكن أن تتساوى مع معدل التكاليف إلا عندما يكون معدل التكاليف عند أدنى نقطة له. فطالما أن التكاليف الحدية أقل من معدل التكاليف فإن كل وحدة إضافية من الانتاج ستكلف أقل من المعدل بالنسبة للانتاج ككل وهذا يعني أن معدل التكاليف يجب أن يكون متناقصاً. وطالما أن التكاليف الحدية أعلى من معدل التكاليف فإن المعدل يجب أن يكون متصاعداً، ولكن عندما تكون

التكاليف الحدية مساوية لمعدل التكاليف فإن المعدل يجب أن يكون لا متناقص ولا متصاعد أي يجب أن يكون قد بلغ أدنى نقطة وإنه حتى الآن لم يبدأ بالارتفاع ثانية.

أما السؤال الثاني، وهو لماذا يكون منحنى المبيعات مماساً لمعدل التكاليف عندما يكون الأخير عند أدنى نقطة؟

السبب هو أن شرط التوازن يتطلب أن يكون السعر (معدل الإيراد الذي يساوي الإيراد الحدي) مساوياً لكل من معدل التكاليف والتكاليف الحدية، وفي هذه النقطة فقط يمكن أن يتساويا لأنه لا يمكن أن يتساوى مع كل منهما في غير هذه النقطة لأن كلا من معدل التكاليف والتكاليف الحدية لا يتساويان في نقطة أخرى وفي هذه النقطة إذا كان منحنى المبيعات مماساً لمعدل التكاليف يتحقق التوازن التام في كل من المشروع والصناعة. ولكن في الحالات الأخرى لا تتحقق فيها متطلبات التوازن التام كما في الشكل (٣٣) والذي يكون منحنى المبيعات أعلى من الحد الأدنى للتكاليف، فإذا انتج المشروع المستوى OM_1 فإن المشروع نفسه يكون في توازن لأن تكاليفه الحدية مساوية لإيراده الحدي وأنه يحصل على أقصى ربح ممكن لكن عند هذا المستوى من الانتاج يكون معدل الإيراد $M_1 Q_1$ أعلى من معدل التكاليف $M_1 N_1$ لذا فإنه يحصل على أكثر من الربح الاعتيادي وإن هذا الوضع يحفز مشاريع جديدة للدخول إلى هذه الصناعة بسبب هذا الفائض في الربح، لذا فالصناعة في هذه الحالة لن تكون في توازن وإذا ما دخلت المشاريع الجديدة فإن العرض سيزداد وأن سعر السوق سوف ينخفض لذا فإن منحنى مبيعات المشروع الفردي ستنخفض حتى يمس منحنى معدل التكاليف عند أدنى نقطة له ويعود الربح إلى المستوى الاعتيادي. وبالعكس إذا انتج المشروع المستوى OM_2 فإن معدل التكاليف سيكون مساوياً لمعدل الإيراد وأن مستوى الأرباح سيكون اعتيادياً وأن الصناعة ستكون في توازن لكن المشروع عند هذا المستوى لا

يحقق أقصى ربح ممكن. لأنه عند المستوى OM_2 تكون التكاليف الحدية $M_2 Q_2$ أعلى من الإيراد الحدي $M_2 N_2$ وإن ربح المشروع الكلي سيتناقص كلما أنتج وحدة إضافية بعد OM_1. وهكذا في كل حالة أخرى افتراضية، أما أن تكون الصناعة أو المشروع في حالة توازن، وإن السعر يستمر في الغيير، لكن إذا كان السعر مساوياً لكل من التكاليف الحدية ومعدل التكاليف (عند أدنى نقطة) فإن كلا من المشروع والصناعة يكون في توازن تام.

شكل (٣٣)

الحالات التي لا تتحقق بها متطلبات التوازن العام

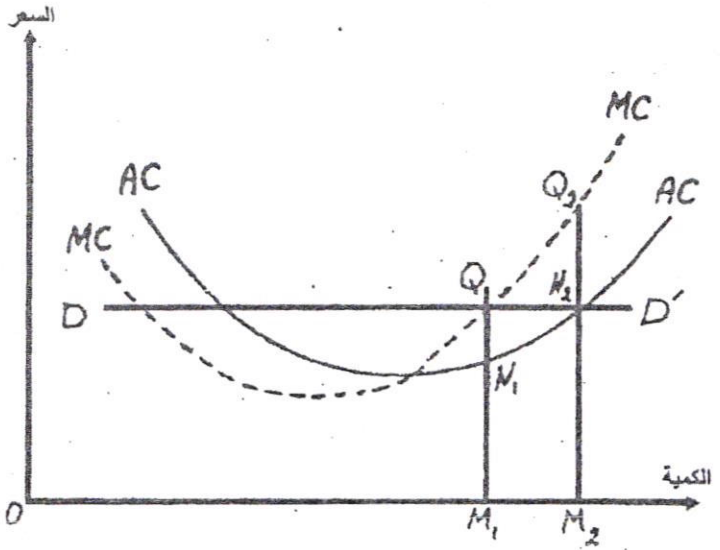

وفي ضوء ما تقدم نستنتج الاستنتاج الأساسي الآتي:

في حالة توفر شروط المنافسة الكاملة يميل سعر السلعة لأن يكون مساوياً للحد الأدنى لمعدل التكاليف، أما إذا كانت هناك، لأي سبب من الأسباب، حالة عدم مساواة بين السعر والتكلفة الحدية فإن قوى السوق بصورة آلية تفعل فعلها للعودة لهذه المساواة. ويمكن القول أنه لا لعرض

ولا الطلب له الدور الأساس في تحديد السعر إنما السعر هو حصيلة تفاعل العرض والطلب فكل منهما يسهم في هذه المساواة.

ثالثاً: الصناعة والمشروع:

المشروع frim هو أي مجموعة من عوامل الانتاج تعمل تحت إشراف منظم، أما الصناعة industry فهي مجموعة مشاريع تعمل في انتاج سلعة معينة. إن التمييز بين المشروع والصناعة له مضمون هام لشيئين هما منحنى الطلب، وشروط التوازن:

منحنى الطلب[1]:

بالنسبة للصناعة ككل أن منحنى الطلب السائد لسلعة معينة هو المنحنى الذي ينحدر من أعلى اليسار إلى أسفل اليمين والذي يبين العلاقة العكسية بين سعر السلعة والكمية المشتراة في السوق، ومثل هذا المنحنى يمكن أن يدعى منحنى معدل الإيراد. وبما أن كل وحدة من السلعة تباع في السوق بنفس السعر فإذا قسمت الإيرادات الكلية المستلمة من قبل المنتجين على المبيعات الكلية فإن ذلك يعني معدل إيراد الوحدة من الناتج وهو السعر نفسه.

وكما يميز الاقتصاديون بين معدل التكاليف والتكاليف الحدية فإن التمييز يمكن أن يكون كذلك بين معدل الإيراد والإيراد الحدي فإذا كان معدل الإيراد يساوي الإيراد الكلي من المبيعات مقسوماً على العدد الكلي للوحدات المباعة من السلعة فإن الإيراد الحدي يساوي التغيير في الإيراد الكلي الناجم من تغير عدد الوحدات المباعة من السلعة بوحدة واحدة. للوهلة الأولى يبدو أن جميع وحدات السلعة تباع بنفس السعر، وأن الإيراد

---

(١) انظر:

Nevin, Edward, Textbook of Economic Analysis, (MacMillan & Co. LTD, London, 1960) pp. 148- 153.

الحدي يجب أن يكون مساوياً للسعر الذي بيعت به الوحدة الحدية لكن ذلك ليس بالضرورة فالنقطة الأساس في انحدار منحنى الطلب من أعلى اليسار إلى أسفل اليمين هي أنه لكي يباع المزيد من السلعة فإن السعر (لجميع الوحدات) لا بد أن ينخفض وبذا يكون الإيراد الحدي من الوحدة الأخيرة من الناتج هو السعر الذي بيعت به هذه الوحدة مطروحاً منه الانخفاض في الإيراد من جميع الوحدات الأخرى من الناتج الذي يجب أن يجريه البائعون عندما يخفضوا السعر لكي يجعلوا السوق قابلاً لأمتصاص هذه الوحدة الإضافية (الوحدة الحدية).

لذا في منحنيات الطلب الاعتيادية أن منحنى الإيراد الحدي يجب أن يكون دائماً أقل من السعر وحتى يمكن أن يكون سالباً. ومن ملاحظة كل من الجدول (١٠) والشكل (٣٤) نجد أنه لكي تزداد المبيعات فإن سعر السلعة يجب أن ينخفض باطراد فالإيراد انكلي يرتفع كلما زادت المبيعات حتى الوحدة السادسة ولو أنه يزداد بسرعة أقل فأقل كلما انخفض سعر السوق.

ولكن بعد الوحدة السادسة نجد أن الإيراد الكلي أخذ ينخفض ما دام ازدياد المبيعات لم يكن كافياً لتعويض انخفاض السعر الضروري للمحافظة عليه. والنتيجة أن الإيراد الحدي أصبح منخفضاً. وإذا كان منحنى الطلب في أية نقطة من نقاطه منحدراً بالنسبة للصناعة ككل، فإنه يجب التميز بين معدل الإيراد أو السعر (معدل ما يستلم لكل وحدة عند أي مستوى من مستويات الانتاج) والإيراد الحدي (الإضافة للإيراد الكلي الناجمة من بيع الوحدة الأخيرة من الانتاج).

جدول (١٠)

معدل الإيراد والإيراد الحدي

عدد الوحدات المبيعة (١)	السعر (دينار) (معدل الإيراد) (٢)	الإيراد الكلي (١ × ٢) (٣)	الإيراد الحدي (٤)
١	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٢	٩٥	١٩٠	٩٠
٣	٩٠	٢٧٠	٨٠
٤	٨٠	٣٢٠	٥٠
٥	٧٠	٣٥٠	٣٠
٦	٦٠	٣٦٠	١٠
٧	٥٠	٣٥٠	١٠-
٨	٤٠	٣٢٠	٣٠-
٩	٣٠	٢٧٠	٥٠-
١٠	٢٠	٢٠٠	٧٠-

والشكل التالي يبين سلوك كل من معدل الإيراد والإيراد الحدي.

شكل (٣٤)
معدل الإيراد والإيراد الحدي

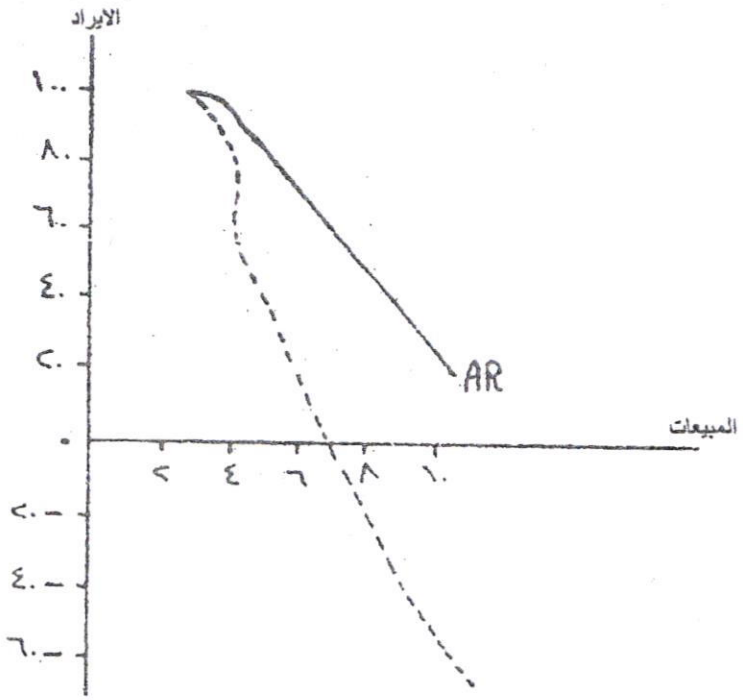

أما الشيء الآخر الذي يتضمنه التمييز بين المشروع والصناعة فهو شروط التوازن Equilibrium Conditions.

يقصد بالتوازن في الاقتصاد، الحالة التي لا يوجد فيها ميل نحو التغيير. لذا فإن التوازن بالنسبة للصناعة يعني الحالة التي لا يوجد فيها ميل نحو دخول مشاريع جديدة أو ميل نحو خروج المشاريع الموجودة وتركها لهذه الصناعة. أما بالنسبة للمشروع فإن التوازن يعني أن المنظم ليس لديه الحافز لزيادة انتاجه أو إنقاصه، فتحت أية شروط تتحقق حالات التوازن هذه، هذا ما سيتم توضيحه كما يأتي:

١ - توازن الصناعة:

قبل التطرق إلى توازن الصناعة لا بد من التطرق إلى فكرة الربح العادي normal profit. فالربح العادي هو معدل المكافأة (العائد) لكل وحدة من الناتج السائد لمعدل التنظيم في الاقتصاد ككل. فالمنظمون ينجذبون للدخول في الصناعة إذا كان معدل الربح الذي يمكن أن يحصلوا عليه أعلى من مستوى الربح الاعتيادي ويميلون للتحرك خارج الصناعة إذا كانوا يحصلون على أقل من هذا المستوى. فالتوازن بالنسبة للصناعة يعني أن المشاريع لا تدخل ولا تخرج منها وهذا يعني أن مستوى الأرباح فيها ليست أعلى ولا أدنى من الربح الاعتيادي، إذن تكون مساوية له. لكن متى يتحقق الربح الاعتيادي؟

إن معدل ما يستلم من قبل المنظمين لكل وحدة من الناتج هو معدل الإيراد أو السعر وأن مقدار ما يدفع من قبل المنظمين لكل وحدة من الناتج يضمنها الربح الاعتيادي الذي يحصلون عليه بسبب إسهامهم في العملية الانتاجية هو معدل التكاليف لذا فإن المنظمين يحصلون على الربح الاعتيادي لا أكثر ولا أقل عندما يكون معدل التكاليف مساوياً لمعدل الإيراد أو السعر فإذا كان معدل التكاليف أعلى من السعر فإنهم يحصلون على شيء أقل من الربح الاعتيادي لكل وحدة وإذا كان معدل التكلفة دون السعر فإنهم يحصلون على فائض ربح (أعلى من الربح الاعتيادي) لذا لكي تكون الصناعة في توازن فإن معدل التكاليف يجب أن يكون مساوياً لمعدل الإيراد.

٢ - توازن المشروع:

إن الافتراض الأساس في جميع التحليل الاقتصادي هو إن الشخص ينشد تعظيم مستوى معيشته ويعمل بعقلانية نحو هذا الهدف. وبناء على هذا فإن المنظم يجب أن نفترض أنه يحاول تعظيم الربح من مشروعه لذا فالمنظم سوف ينتج المقدار الذي يحقق له أعظم ربح ممكن. لكن متى يصل إلى هذه الحالة؟

هنا يرد مفهوم الإيراد الحدي ومفهوم التكلفة الحدية. فالإيراد الحدي هو مقدار الإضافة للإيراد الكلي الناجم من بيع آخر وحدة منتجة أما التكلفة الحدية فهي مقدار الإضافة للتكاليف الكلية التي يتحملها المنظم من جراء انتاج الوحدة الأخيرة.

فإذا كان المنظم عند زيادة انتاجه يستطيع أن يضيف إلى إيراده الكلي أكثر مما يضيف إلى تكاليفه الكلية فإنه يكون بذلك قد تمكن من زيادة ربحه الكلي، أما إذا كان قد أضاف إلى تكاليفه أكثر مما أضاف إلى إيراداته فإنه يكون قد أنقص من ربحه الكلي. وإنه سوف يعظم أرباحه عندما تكون التكلفة الحدية مساوية للإيراد الحدي. ويمكن توضيح ذلك بالشكل (٣٥).

شكل (٣٥)

التكاليف الحدية والإيراد الحدي

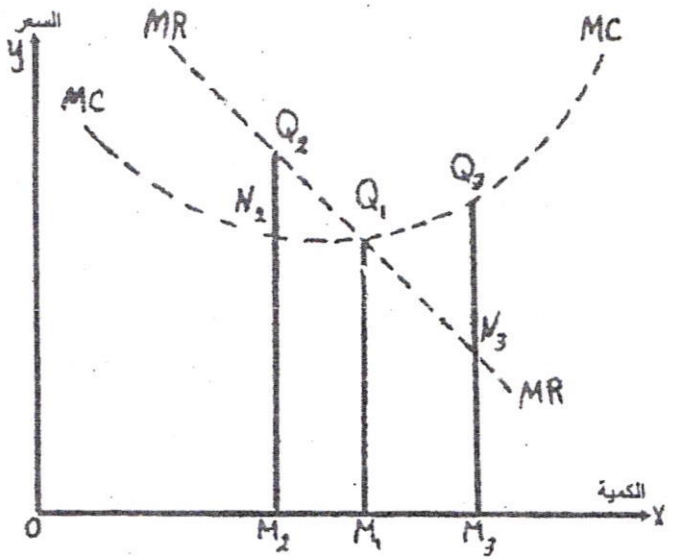

إذا كان MR يمثل الإيراد الحدي لكل وحدة من الناتج وإن MC

تمثل الإضافة للتكاليف الكلية لكل وحدة إضافية منتجة فإن ربح المنظم سيكون عند أقصى حد عند مستوى الانتاج OM_1 عندما يتقاطع المنحنيان وتتساوى التكلفة الحدية مع الإيراد الحدي. وعند أي مستوى انتاجي أقل وليكن OM_2 يكون من الممكن زيادة الربح الكلي ما دامت التكلفة الإضافية التي يتضمنها توسيع الناتج $M_2 N_2$ أقل من الإيراد الإضافي الذي تحصل عليه الوحدة المضافة $M_2 Q_2$ وعند أي مستوى انتاجي أكبر وليكن OM_3 فإن الإيراد الإضافي $M_3 N_3$ أقل من الكلفة الإضافية $M_3 Q_3$. غير أنه عند مستوى الانتاج OM_1 عندما يتقاطع المنحنيان فإن المنظم يضيف إلى إيراده ما يكفي تماماً لتغطية التكاليف الحدية للانتاج وإلى ربحه الاعتيادي. إذن لكي تكون الصناعة في توازن تام فإنه من الضروري:

أ ـ أن يكون عدد المشاريع في الصناعة ثابتاً.

ب ـ إن إنتاج كل مشروع ثابت.

وإن الشرط الضروري لـ(أ) هو أن أرباح المنظمين يجب أن تكون عند المستوى الاعتيادي وهذا يعني أن معدل التكاليف يجب أن يكون مساوياً لمعدل الإيراد أو السعر.

أما الشرط الضروري لـ(ب) هو أن كل منظم يجب أن يكون قد حصل على أعظم ربح ممكن وهذا يعني أن التكلفة الحدية يجب أن تساوي الإيراد الحدي. لذا فعند التوازن التام إن كل مشروع سوف ينتج ذلك الانتاج الذي يكون عنده معدل التكاليف مساوياً لمعدل الإيراد، وإن التكلفة الحدية مساوية للإيراد الحدي.

أو:

$$AC = AR = NC = MR$$